مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 09 / العـدد: 01 (2025)، ص 177– 202

العقوبات الاقتصادية وارتداداتها العكسية في السياسة الدولية:

حالة العقوبات الأوروبية على روسيا 2022–2024

Economic Sanctions and Their Backlashes in International Politics: The Case of European Sanctions on Russia 2022-2024 in English

حشاني فاطمة الزهراء [1]، حكيمي توفيق [2]

[1] جامعة محمد بوضياف–المسيلة، fatmazahra.hachani@univ-msila.dz

[2] جامعة باجي مختار–عنابة، toufik.hakimi@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/25 تاريخ القبول: 2025/02/11 تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص:

تستند هذه الورقة الى سياق التدابير العقابية التي فرضتها الدول الأوروبية على روسيا للبرهنة على هامش انحراف العقوبات الاقتصادية –كأداة قسرية– عن تحقيق مقاصد مُرسليها، وبتعبير أدق، تبحث الورقة في الآثار العكسية المزدوجة لعقوبات الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الروسي وعلى اقتصادات الدول الأوروبية نفسها، ففي المستهل، أحاطت الورقة بمفهوم العقوبات الاقتصادية كأداة ناعمة نسبيا وغير مكلفة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للأطراف المرسلة وبتاريخ ممارساتها وأشكالها، أما القسم الثاني فقد وُجِّه لكشف بنية ونطاق العقوبات الاقتصادية التي أقرتها دول الاتحاد الاوروبي ضد روسيا سيّما بعد غزوها لأكرانيا مطلع عام 2022، في حين تعرّض القسم الأخير الى المفارقة القائمة حتى الآن في ثبات أداء الاقتصاد الروسي وتضرر الاقتصادات الأوروبية جرّاء تلك العقوبات وتبعاتها.

خلُصت الورقة الى نقد جدوى العقوبات الاقتصادية كأداة حاسمة في الحاق الضرر بالطرف المستهدف وحثّه على الامتثال لمطالب المرسل، ففي ظل سياقات معينة، نجحت روسيا في قلب معادلة العقوبات لتحقق مكاسب اقتصادية ومالية كبيرة مكّنتها من تعزيز مسار نموها الاقتصادي وأمنها الغذائي ومكانتها الرائدة في سوق القمح العالمي، وفي المقابل، انجرّت الدول الأوروبية، وبدرجات متفاوتة، نحو تحمل تكاليف اقتصادية ومالية باهظة جرّاء فقدان السوق الروسي وارتفاع أسعار المواد الطاقوية، ويعكس ذلك بوضوح وضع النمو الاقتصادي المتفاوت بين الجانبين في السنوات الثلاثة الأخيرة.

كلمات مفتاحية: العقوبات الاقتصادية، الارتدادات العكسية، الاتحاد الاوروبي، روسيا، أوكرانيا.

Abstract:

This paper examines the double negative effects of the European sanctions imposed by the EU on the Russian economy and on the economies of the European countries themselves. In the beginning, the paper covered the concept of economic sanctions, The second section was directed to revealing the structure and scope of the economic sanctions imposed by the EU against Russia, especially after its invasion of Ukraine, while the final section addressed the paradox that exists so far in the stability of the Russian economy's performance and the damage to the European economies as a result of those sanctions and their consequences.

The paper concluded by criticizing the effectiveness of economic sanctions as a decisive tool in harming the targeted party. Under certain contexts, Russia succeeded in turning the sanctions equation around to achieve significant economic and financial gains that enabled it to enhance its economic growth path, food security, and leading position in the global wheat market. In contrast, European countries were dragged, to varying degrees, towards bearing heavy economic and financial costs as a result of losing the Russian market and rising energy prices.

Keywords: Economic Sanctions; Backlashes; EU; Russia; Ukraine

المؤلف المرسل: فاطمة الزهراء حشاني، fatmazahra.hachani@univ-msila.dz

مقدمة:

لطالما مثّلت العقوبات الاقتصادية أداة فعالة وغير مُكلفة لبلوغ أهداف الكيانات الدولية على الصعيد الخارجي، فمنذ القدم، شهد العالم استخداما متكررا لأشكال الحظر والحصار والمقاطعة التجارية للتأثير على سلوك الكيانات الأخرى دون اللجوء الى استخدام القوة، ومنذ نهاية الحرب الباردة بشكل خاص، اكتسبت هذه الوسيلة شعبية كبيرة لمزاياها الكبيرة وتكلفتها المنخفضة، وأصبحت في عالم اليوم أداة رئيسية في يد القوى الكبرى لتنفيذ أجندات سياستها الخارجية، كما أصبحت أيضا أداة معتادة لمجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث يقرّ ميثاق هذه الأخيرة باللجوء الى العقوبات كوسيلة لردع أي عمل عدواني أو مهدد للسلم والامن الدوليين.

يستند منطق العقوبات الاقتصادية الى ممارسة الضغط بأشكاله التجارية والمالية والاقتصادية المختلفة بهدف احداث نوع من الألم في البلد المستهدف للتأثير في سلوكه، وعلى هذا النحو، ورغم كونها شكلا من اشكال التدخل، ينظر الى العقوبات بشكل عام على أنها مسار عمل أقل تكلفة وأقل خطورة ويقف وسط ثنائية الدبلوماسية والحرب، كما ينظر اليها كاستجابة للمشكلات الخارجية التي تكون فيها المصلحة الوطنية أقل حيوية، أو حيث لا يكون العمل العسكري ممكنا كما هو الحال في العقوبات الغربية على روسيا حاليا، حيث تسود مخاطر الانزلاق الى المواجهة الشاملة.

يظل التعويل على العقوبات الاقتصادية كأداة فعالة لإكراه الطرف المستهدف على الامتثال لأهداف المرسل محط نقاش فكري مستمر منذ عقود، فبين التأكيد والتشكيك، تعرض أدبيات العقوبات الاقتصادية بيانات متناقضة عن الحالات المدروسة في السياسة الدولية المعاصرة، ومع ذلك يسيطر التصور المتشائم بشأن نجاح تلك العقوبات على ذلك النقاش مدفوعا بالحقائق المستخلصة من دراسة حالات متعددة، وفي المقابل، تُشكِّل دراسة الاثار العكسية للعقوبات توجها نادرا في أدبيات العقوبات الاقتصادية حتى الآن، ويعود ذلك بشكل كبير لاهتمامها بدراسة فاعلية العقوبات على ضوء الأهداف المعلنة من وراء فرضها من جهة، ولارتباط تلك الادبيات بجهة مصدر العقوبات -الغربية في معظمها- من جهة ثانية.

وفي هذا الاطار، تشكّل الآثار العكسية للعقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا حالة جديرة بالدراسة، ففضلا عن كونها العقوبات الأضخم في التاريخ، تتعرض هذه الورقة الى تداعيات الوضع الناجم عنها على طرفي المعادلة في الوقت الحالي والمخالف للتوقعات، سيّما على ضوء عدم امتثال روسيا للمطالب الأوروبية واستمرار أعمالها العسكرية في أوكرانيا، فكيف انقلبت آثار العقوبات الاقتصادية الأوروبية بشكل عكسي على الاقتصاد الروسي وعلى اقتصادات الدول الأوروبية نفسها؟

وبافتراض سقوط دول الاتحاد الأوروبي في فخ التقليل من موارد روسيا وقدراتها على الالتفاف على العقوبات واغفالها لتأثير السياقات الجيوسياسية كعامل حاسم في انقلاب معادلة العقوبات، جرى تقسيم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام، تناول القسم الأول منها المضامين المتعددة لمفهوم العقوبات الاقتصادية وتحويراته الحديثة، والى تاريخ العقوبات في السياسة الدولية وأدوات تنفيذها، وخُصِّص القسم الثاني لاستعراض بنية ونطاق العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا مع التركيز على مرحلة ما بعد غزو

أوكرانيا بداية عام 2022، ووقف القسم الأخير من هذه الورقة على النتائج العكسية لتلك العقوبات على اقتصادات روسيا ودول الاتحاد الأوروبي سياسيا وماليا وتجاريا.

أولا: في تعدد مضامين العقوبات الاقتصادية وممارساتها:

مع اشتداد الروابط الاقتصادية الدولية، تنامت أهمية الاستناد الى الوسائل الاقتصادية كأدوات فاعلة في السياسات الخارجية للدول سيّما الكبرى منها، وفي سياق تلك الأهمية، برزت العقوبات الاقتصادية – منذ نهاية الحرب الباردة بشكل خاص– كأداة للإكراه الناعم نسبيا تُمارس على الدول أو على كيانات بداخلها لنيل أهداف متعددة، فالعقوبات الاقتصادية في جوهرها ليست سوى إجراءات عقابية ورادعة تتخذها دولة ما أو هيئة متعددة الأطراف (الأمم المتحدة كمثال) ضد دولة أخرى أو ضد كيان أو فرد بغية تعديل سلوك الجهة المستهدفة.

1. في تحديد مفهوم العقوبات الاقتصادية:

على النقيض من بساطة التصور السابق، لا يتحقق الاجماع في أدبيات العقوبات الاقتصادية بين باحثي هذا المجال بشأن حدود هذا المفهوم وأركانه وأساليبه، وفي الواقع تُشكِّل "شرعية" العقوبات الاقتصادية نقطة خلاف رئيسية في المقاربة للمفهوم، ففي الوقت الذي يُعرّف البعض مفهوم العقوبات الاقتصادية في نطاق تدابير رد الفعل على انتهاك الطرف المستهدف لمعايير السلوك الدولي المقبول ويرى فيها وسيلة لتعديل سلوكه، يتبنى البعض الآخر تعريفا موسعا للعقوبات الاقتصادية يشمل كل أشكال الاكراه الاقتصادي ويعتبرها بديلا فعالا لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق مختلف أهداف السياسة الخارجية للطرف المرسل.

من أمثلة تعاريف الاتجاه الأول ما جاء في الموسوعة البريطانية التي ترى العقوبات الاقتصادية بمنظار "القيود التي تفرضها دولة ما [أو تجمع دولي أو منظمة دولية] على دولة أخرى أو منظمة أو فرد لتقييد التجارة والسفر واعاقة الوصول الى الأصول المالية بهدف إجبار الكيان المستهدف على عدم الاقدام على إجراءات أو سياسات معينة...وهي استجابة دولية شائعة للتحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان وتهريب المخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية أو غير المقبولة"،[1] وبتعبير أفيسوربر Sylvanus Afesorgbor "تتضمن العقوبات الاقتصادية فرض قيود تجارية ومالية على

دولة مستهدفة للتأثير على السلوك الذي ينتهك المعايير الدولية، بما في ذلك حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل".[2]

بعيدا عن الفعل القانوني والمفهوم الضيّق للإكراه في تعريف العقوبات الاقتصادية، تبنّى عدد من الباحثين منظورا واسعا في مقاربتهم لمفهوم العقوبات الاقتصادية ليشمل استخدام جميع أشكال الاكراه الاقتصادي بما فيها النزاعات والحروب الاقتصادية والتجارية لتحقيق أهداف سياسية وغير سياسية، وكما جاء في تقرير رفعه مكتب الشؤون العالمية في وكالة الاستخبارات الامريكية: العقوبات الاقتصادية هي إجراءات غير عسكرية لحرمان بلد ما من شيء ذي قيمة، وهي تشمل تدابير مثل فرض قيود على العلاقات المالية والتجارية، والاتصالات، والنقل. يمكن أن تتم رعاية العقوبات من قبل دولة واحدة، أو مجموعة غير رسمية من البلدان، أو منظمة متعددة الأطراف".[3]

فالعقوبات الاقتصادية على هذا النحو هي جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الدولية، وهي أداة لإرغام الحكومات المستهدفة على اتخاذ مسارات معينة عند الاستجابة للقيود المفروضة على أنشطتها الاقتصادية،[4] ويحدث ذلك بشكل خاص بعد اخفاق التحركات الدبلوماسية الأخرى في اقناع الدولة المستهدفة، ويدخل في سياق العقوبات الاقتصادية أيضا الحوافز الاقتصادية الإيجابية كالتلويح برفعها في حال الاستجابة لأهداف السياسة الخارجية للطرف المرسل (نهج العصا والجزرة).[5]

في عام 2021، أحصت دراسة أجراها توك أيدت Toke S. Aidt وزملاؤه أكثر من 1400 حادثة تعرضت فيها الدول للتهديد بالعقوبات أو تم استهدافها فعليا بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،[6] وبعد نهاية الحرب الباردة تحوّلت العقوبات الاقتصادية الى استراتيجية مغرية وشاع استخدامها بشكل متكرر من قبل مجلس الأمن الدولي وفي السياسات الخارجية للقوى الكبرى سيّما منها الولايات المتحدة، وفي حقيقة الأمر، هناك تاريخ طويل من استخدام الولايات المتحدة للحوافز والعقوبات الاقتصادية لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعزيز أهداف سياستها الخارجية، وقد زاد استخدام العقوبات الاقتصادية بأكثر من تسعة أضعاف بين عامي 2000 و2021.[7]

خلّف الاستخدام المكثف للعقوبات الاقتصادية آثار إنسانية مدمِّرة في البلدان المستهدفة، ففي حالات عديدة، بما فيها تلك التي فُرضت فيها العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن، أدّت التدابير القسرية التي تضمنتها العقوبات الى تدهور الوضع الإنساني بشكل خطير دون تحقيق الأهداف السياسية المرجوة، وعلى ضوء تنامي الأصوات المنتقدة للأثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الشاملة من جهة،

وللإشكالات المرتبطة بفاعليتها السياسية من جهة ثانية، ظهر مفهوم **العقوبات الذكية** *Smart sanctions* أو العقوبات المستهدِفة *Targeted sanctions* بعيد إقرار العقوبات الأممية على العراق عام 1990، وتعني العقوبات الذكية تصميم تدابير عقابية لا تخلِّف تأثيرات إنسانية وتستهدف بشكل انتقائي ومباشر القادة وصناع السياسات، ويشمل هذا النوع من العقوبات تدابير تتعلق بحظر استيراد الأسلحة، تقييد سفر القادة، تجميد الأصول المالية، فرض قيود تجارية على منتجات معينة...

2. العقوبات الاقتصادية في تاريخ السياسات الدولية:

إن الكثير من الممارسات التي تدخل في نطاق العقوبات الاقتصادية بمفهومها الحالي تم استخدامها بشكل أو بآخر منذ آلاف السنين، وفي الغالب كان يتم تطبيقها كعقوبات مكمِّلة للعمليات الحربية التي تفرضها الأطراف المتحاربة بإرادتها المنفردة، ومن الأمثلة التاريخية، تلك العقوبات التي فرضتها **أثينا** على جارتها **ميجارا** Megara في اليونان القديمة من خلال مرسوم **بريكليس** Pericles (432 ق.م)، أقر ذلك المرسوم–الذي جاء كرد فعل على التحالفات العسكرية المعادية التي أقامتها ميجارا واختطافها لثلاث نساء من إسباسيا– فرض حضر تجاري تسبّب في البداية في إفقار ميجارا،[8] لكنه قاد في نهاية المطاف الى قيام الحرب البيلوبونيزية الأولى (431–404 ق.م).[9]

في حالات تاريخية عديدة، شكّل قطع العلاقات التجارية ومنع الوصول الى الحاجيات الأساسية أبرز المظاهر التي سبقت الحروب بين الكيانات المختلفة أو صاحبتها، ومع بزوغ العصر الحديث تحولت تلك المظاهر الى أساليب شائعة لتسوية التنافس التجاري بين القوى الكبرى، على سبيل المثال، تُظهر دراسة ماك جي Robert W. McGee كيف أسهم "حفل شاي بوسطن" *The Boston Tea Party* عام 1773 في اشعال الثورة الامريكية باعتباره أحد الآثار الخارجية للسياسة الاحتكارية التي مارستها بريطانيا عبر شركة الهند الشرقية لتجارة الشاي،[10] وخلال الحروب النابليونية، ردًا على الحصار البحري البريطاني، استخدم نابليون بدءًا من عام 1806 حظرًا واسع النطاق على التجارة مع المملكة المتحدة، وعلى نحو مشابه فرض توماس جيفرسون والكونجرس الأميركي حظراً عاماً على بريطانيا العظمى وفرنسا استناداً إلى قانون الحظر لعام 1807، وخلال ذلك القرن، كانت العقوبات الاقتصادية تتألف في المقام الأول من الحصار السلمي المنطوي على نشر قوة بحرية من جانب دولة أو تحالف من الدول لقطع العلاقات التجارية مع موانئ أو سواحل دولة معينة على نحو الحصار الفرنسي للجزائر بعد حادثة المروحة،

وفي المجمل، تم نشر 21 حصارًا سلميًا منذ عام 1827 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى،[11] ومع انشاء عصبة الأمم عام 1920، تم إقرار العقوبات الاقتصادية الجماعية كبديل لاستخدام القوة العسكرية ضد أربع دول هي يوغسلافيا 1921، اليونان (1925)، باراغواي وبوليفيا بين عامي 1932 و1935، وإيطاليا 1935-1936.[12]

في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية الجماعية الا في حالتين فقط ضد روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليا) عام 1965، وضد جنوب افريقيا عام 1977 بفعل سياساتهما العنصرية، لكن ذلك الواقع تغيّر بشكل جذري منذ نهاية الحرب الباردة لدرجة اطلاق وصف "عقد العقوبات" على تسعينيات القرن الماضي، فقد سجل ذلك العقد ما لا يقل عن خمس عشرة قضية، على سبيل المثال، ضد العراق، ويوغوسلافيا السابقة، وليبيا، وهايتي، والصومال، وليبيريا، وفصيل يونيتا في أنجولا، ورواندا، وسيراليون، وقد سمح انهيار الاتحاد السوفييتي للأمم المتحدة بالتصرف بشكل أكثر عدوانية في الشؤون الدولية، وأدى إلى زيادة استخدام العقوبات الاقتصادية، كما سمح انتهاء الحرب الباردة للأمم المتحدة بالاضطلاع بدورها بنشاط داخل المجتمع الدولي.[13]

وعلى صعيد العقوبات الدولية الانفرادية، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول توظيفا لسلاح العقوبات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإلى غاية عام 2000، أقدمت الولايات المتحدة – بالتنسيق مع حلفائها أحيانا – على توظيف سلاح العقوبات في نحو 109 حالة،[14] وقد استندت الولايات المتحدة في تطبيق عقوباتها الى عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والدعائية وتأثيرها الدولي، وفي معظم الحالات برّرت سياساتها العقابية بردع انتهاكات حقوق الانسان ومنع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووقف التهديدات الامنية وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها، وتمثّل العقوبات المستمرة حاليا على كوبا، إيران، كوريا الشمالية، وروسيا أبرز مظاهر ذلك التوظيف.

3. أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية:

يجري تصميم العقوبات الاقتصادية في الوقت الحالي وفق أشكال متعددة، وتختلف التدابير التي يتم تضمينها فيها بما يتناسب مع السلوك أو القرار المستهدف تغييره لدى الطرف المتلقّي، وتأخذ العقوبات الاقتصادية في الوقت الحالي أحد الاشكال التالية:

- **العقوبات التجارية:**

يتضمن هذا الشكل من العقوبات الاقتصادية حزمة من التدابير المقيّدة لحركة تبادل السلع والخدمات بين الدولة المستهدفة والدول المصدرة للعقوبات، ويدخل في نطاق القيود التجارية كل ما يعيق وصول الدولة المستهدفة إلى الموارد أو الأسواق الحيوية، كالحظر *Embargo* (منع تصدير أو توريد شامل أو جزئي من أو الى دولة ما)، والمقاطعة *Boycott* (تعليق التعاملات الاقتصادية والعمليات التجارية مع دولة ما)،[15] ويدخل في نطاق القيود التجارية التدابير التالية:[16]

- وضع حصص على الصادرات والواردات من السلع؛
- تطبيق تراخيص إجبارية على السلع والواردات؛
- تعليق أو إلغاء المزايا والاتفاقات التجارية واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني؛
- الحروب التجارية.

- **العقوبات المالية:**

تأخذ العقوبات المالية شكل القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات في الاقتصاد المستهدف أو سحبها منه، ويدخل في نطاق هذا الشكل من العقوبات تجميد الأصول الأجنبية للبلد المستهدف، كما قد تفرض العقوبات المالية قيودا فرعية على مدفوعات البلد المستهدف لمنع انتهاك تلك العقوبات، وكجزء مما يسمى بالعقوبات الذكية، تمتد العقوبات المالية لتشمل تجميد الأصول الخارجية لأعضاء من النخب الحاكمة وحظر سفر كبار المسؤولين في البلد المستهدف،[17] ويدخل ضمن اطار العقوبات المالية أيضا:[18]

- تجميد أو تأميم مختلف أشكال الاصول سواء كانت مملوكة لحكومة الدولة المستهدفة أو لرعاياها؛
- توقيف أو تعليق مختلف أشكال المساعدات التي تتلقاها الدولة المستهدفة؛
- وضع رقابة صارمة على النقد (القيود النقدية) الذي ينفق في الخارج سواء ما تعلق بتمويل الواردات أو ما ينفق على السياحة.

- **نظام القوائم السوداء:**

يُجسِّد هذا النظام أحد مرتكزات ما أصبح يعرف بالعقوبات الذكيّة، وهو في جوهره عقوبة مكمِّلة للأشكال السابقة من العقوبات، ويتضمن أساسا إدراج أسماء أفراد وشركات تابعة للدولة المستهدفة أو لهم علاقة اقتصادية أو مالية مع تلك الدولة في لوائح خاصة تعرف بالقوائم السوداء وتطبق عليهم إجراءات المقاطعة، ويستهدف هذا الشكل من العقوبات عزل الجهة المستهدفة وحرمانها من الوصول الى الموارد الطبيعية والمالية الأساسية، وفي كثير من الأحيان يجري تضمين نظام القوائم السوداء إجراءات حظر السفر على هؤلاء الافراد.[19]

تكشف وقائع العقوبات الاقتصادية التي جرى فرضها في السياسة الدولية المعاصرة عن الطبيعة الانتقائية لاختيار أدواتها بما يتوافق مع أهداف الجهة المصدرة والواقع الاقتصادي والسياسي للطرف المستهدف، وعلى سبيل المثال، اتخذت العقوبات التي فرضها على كوريا الشمالية عام 2009 شكل حظر السفر وتجميد الأصول المالية وحظر الوصول الى البرامج والتقنيات العسكرية المتقدمة، وفي الحالة الإيرانية، وبموجب عقوبات 2006، تضمنت التدابير العقابية فرض حظر التصدير، وحظر السفر على شخصيات بارزة، وحظر الوصول الى التقنيات والمعدات التي لها صلة بالبرامج النووية والصاروخية بالإضافة الى تجميد الأصول الإيرانية في الخارج،[20] وفي حالة العقوبات الروسية لعامي 2014 و2022 تم تقييد الاستثمارات، وتجميد الأصول البنكية الحكومية وغير الحكومية، ومنع نقل التكنولوجيا وحظر الرحلات الجوية...

ثانيا: العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا: التدابير والنطاق:

تُجسِّد العقوبات الاقتصادية أقوى أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والسبب في ذلك يعود في الأساس الى افتقار الاتحاد الى قوة عسكرية مشتركة، ومنذ قيامه عام 1992، لجأ الاتِّحاد الأوروبي الى سياسة العقوبات الاقتصادية -أو التدابير التقييدية حسب التسمية التي يعتمدها- في أكثر من ثلاثين (30) مرة، بالإضافة الى دوره البارز في عدد آخر من العقوبات التي تم فرضها بموجب قرارات مجلس الامن الدولي، ويضع الرقم السابق الاتحاد الأوروبي في المستوى الثاني كأكبر جهة بعد الولايات المتحدة -وخارج اطار الأمم المتحدة- فرضا للعقوبات الاقتصادية، ويرى أكثر الخبراء أن العقوبات التي فرضها الاتحاد عام 2012 على إيران كانت بمثابة نقطة تحول حاسمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وهو التحول الذي تجلى بشكل صريح في العقوبات الواسعة التي إقرارها ضد روسيا عامي 2014 و2022.

تماشيا مع لوائحه، يتعين أن تحظى السياسات العقابية التي يتم تبنيها بموافقة جماعية من قبل الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد، ومع ذلك يمكن لدول الاتحاد وبشكل منفرد فرض عقوبات أخرى ضمن ولاياتها القضائية الوطنية، وتبرز جدوى هذه الحالة عند فشل مجلس الاتحاد في نيل اجماع أعضائه بشأن الموافقة على العقوبات المقترحة أو بعض منها، وعلى هذا النحو، تكون عقوبات الاتحاد الأوروبي منصوص عليها في قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة(CFSP)، بينما تكون العقوبات المفروضة على خرق العقوبات والتراخيص (الاستثناءات) منصوص عليها في قوانين كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

1. الحزم والتدابير العقابية:

اتخذت العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الاوروبي على روسيا منحا تصاعديا منذ عام 2014، ففي المستهل، وكرد فعل عن ضم شبه جزيرة القرم في شهر مارس 2014 والاحداث التي سبقتها، أقرّ الاتحاد الأوروبي عددا من حزم العقوبات على روسيا، تم تدشين تلك الحملة بصدور لائحة المجلس رقم 2014/269 في 17 مارس 2014 والتي نصّت على فرض رزمة عقوبات على 21 شخصا وكيانا روسيا وأجنبيا لضلوعهم في دعم أو تنفيذ السياسات والإجراءات التي مثّلت تقويضا لوحدة أكرانيا أو سيادتها وأمنها، تضمنت تلك العقوبات تجميد الأصول المالية واعاقة الوصول الى أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي،[21] وقد تم توسيع لائحة الأشخاص والكيانات الخاضعة للعقوبات بموجب قرارات أخرى لاحقا سيّما تلك التي صدرت بتواريخ 08 سبتمبر 2014 و29 يناير و13 مارس من عام 2015 حيث ضمت اللائحة الأخيرة 92 شخصا وكيانا خاضع للعقوبات الأوروبية.[22]

اعتبارا من تاريخ اعتراف روسيا باستقلال إقليمي دونيتسك ولوغانسك عن أوكرانيا في 21 فبراير 2022 وما تلاه من حملة عسكرية روسية على أوكرانيا في 24 فبراير 2022، ردّ الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات كبيرة استهدفت القطاع المالي الروسي، وحركتي الطيران والشحن، والقطاعات الحيوية كالدفاع والطاقة والفضاء، والافراد المقربين من نظام الحكم في موسكو والمتعاونين معه في غزو أوكرانيا، بما في ذلك أفراد وكيانات من دول ثالثة، والى حد كتابة هذه الأسطر–ديسمبر 2024– فرض الاتحاد الأوروبي أربعة عشر حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، طالت نحو 1825 شخصا و477 كيانا.[23]

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الحزمة الأولى *first package* من العقوبات الاقتصادية على روسيا في 23 فيفري 2022 ردًا على اعتراف روسيا باستقلال مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك عن أوكرانيا وإرسال قواتها إلى هناك، استهدفت تلك العقوبات قدرة الدولة والحكومة الروسية على الوصول إلى أسواق رأس المال والخدمات المالية للاتحاد الأوروبي في مسعى للحد من قنوات تمويل سياسات التصعيد التي انتهجتها روسيا، كما اشتملت الحزمة الأولى عقوبات مالية على نحو 555 فردا -منهم 351 عضوا في مجلس الدوما- و52 كيانا لهم علاقة بتهديد سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها.[24]

متابعة لاستنتاجات المجلس الأوروبي في 24 فبراير 2022، اعتمد المجلس في 25 فبراير الحزمة الثانية من العقوبات على روسيا وتضمنت زيادة على عقوبات الأشخاص عقوبات أخرى شملت قطاعات المالية والطاقة والنقل والتكنولوجيا وتأشيرات الدخول، مسّت تلك التدابير 70% من السوق المصرفية الروسية، وتضمنت حظر بيع أو توريد سلع وتقنيات محددة لها علاقة بتكرير النفط، وحظر بيع جميع أنواع الطائرات أو قطع الغيار لشركات الطيران الروسية، وسحب الامتيازات المتعلقة بمنح تأشيرات الدخول للاتحاد الأوروبي للدبلوماسيين ورجال الأعمال الروس، بالإضافة الى فرض قيود على صادرات السلع والتكنولوجيا التي قد تسهم في تعزيز قطاع الدفاع الروسي.

تم استبعاد البنوك الروسية الرئيسية من نظام المراسلة المالية السائد في العالم "سويفت" *Swift* بموجب تدابير الحزمة الثالثة من العقوبات 28 فبراير-02 مارس 2022 وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، كما أقرت تلك التدابير حظر الاستثمار في المشاريع الممولة بشكل مشترك من قبل صندوق الاستثمار الروسي وحظر توفير الأوراق النقدية المقومة بالأورو ومنع وسائل الاعلام المملوكة للدولة "روسيا اليوم" و"سبوتنيك" من البث في دول الاتحاد، وبموجب الحزمة الرابعة -15 مارس 2022- تم فرض حظر كامل للمعاملات مع بعض الشركات المملوكة للدولة الروسية، وحظر استيراد منتجات الحديد والصلب، وحظر تصدير السلع الفاخرة، وإضافة 15 فردًا و9 منظمات إلى قائمة الأشخاص والمنظمات الخاضعة للعقوبات، لتشمل المزيد من الأوليغارشيين ونخب الأعمال المرتبطة بالكرملين، فضلاً عن الشركات النشطة في القطاعين العسكري والدفاعي والدعاية، وبهذه الإضافات، توسّعت قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي لشمل 877 فردًا و62 كيانا.[25]

وفي الفترة ما بين 15 مارس و5 أكتوبر من عام 2022، تبنى مجلس الاتحاد أربع حزم أخرى من العقوبات الاقتصادية على روسيا، أقرت تلك الحزم توسيع نطاق العقوبات على مستويات الافراد

والكيانات والقطاعات على نحو متدرّج، وبموجبها تم تجميد أصول أربعة بنوك روسية إضافية، وازاحة ثلاث بنوك أخرى –بما فيها سبيربيك *SberBank* أكبر بنك في روسيا– من نظام سويفت، وتم حظر استيراد النفط من روسيا مع استثناء مؤقت لكرواتيا وبلغاريا، وحظر استيراد الفحم والمشروبات الكحولية والذهب والاسمنت والمأكولات البحرية، إضافة الى توقيف بث ثلاث قنوات تلفزيونية حكومية أخرى بدعوى دورها في التضليل والدعاية للغزو الروسي لأوكرانيا.

استمر نهج العقوبات في السياسة الأوروبية تجاه روسيا بشكله المتدرج حسب مقتضيات مجابهة التحايل الروسي على تلك العقوبات من جهة، ولتوسّع دائرة المنخرطين في دعم السياسات الروسية عسكريا واقتصاديا واعلاميا من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال، تضمنت الحزمة التاسعة من العقوبات (16 ديسمبر 2022) توسيع نطاق الحظر ليشمل أجهزة الكمبيوتر المحمولة ومكونات الحوسبة، وأنظمة الملاحة الراديوية، والكاميرات والعدسات،[26] ووسّعت الحزمة العاشرة (25 فبراير 2023) قائمة العقوبات لتضم نحو 120 شخصا وكيانا بما فيهم كبار المسؤولين الروس وقيادات في مجموعة "فاغنر" وسبع كيانات إيرانية لها علاقة بتزويد روسيا بطائرات بدون طيار، في حين أقرت الحزمة الثانية عشر (18 ديسمبر 2023) حظر استيراد الالماس الروسي –ُقدِّر إيرادات روسيا من تصدير الماس حينها بنحو 4 مليار دولار سنويا– وتوسيع قائمة العقوبات لتشمل كيانات ثالثة من سنغافورة واوزبكستان، وإدخال تدابير جديدة لضمان التقيّد بالسّقف المفروض على سعر النفط الروسي.[27]

أما الحزمتين الثالثة عشر (23 فيفري 2024) والرابعة عشر (24 جوان 2024) فقد صُمِّمت لاستهداف القطاعات ذات القيمة العالية في الاقتصاد والدفاع الروسي، فعلى مستوى القطاع العسكري شملت القوائم الجديدة أكثر من 140 شركة وفردا من المجمع الصناعي العسكري الروسي، ومزيج من 10 شركات وأفراد لهم ضلع في شحن أسلحة من كوريا الشمالية الى روسيا، ونحو 61 كيانا روسيا واجنبيا لهم علاقة بالمجمع الصناعي العسكري الروسي (بما في ذلك 33 كيانًا مسجلاً في دول ثالثة: 19 في الصين/هونغ كونغ، و9 في تركيا، و2 في قيرغيزستان، و1 في الهند، و1 في كازاخستان، و1 في الإمارات العربية المتحدة)، أما على مستويات الطاقة والتمويل والتجارة فقد تم تعزيز العقوبات السابقة بتدابير جديدة تجعل من التحايل عليها أمرا صعبا.[28]

وضعت تلك الحزم من التدابير العقابية روسيا في خانة أكبر دولة خضوعا للعقوبات الاقتصادية الأوروبية -والدولية أيضا- مسّت تلك العقوبات نحو 2300 فردا وكيانا عُرفوا بقربهم من مراكز صنع القرار في موسكو، أو بدعمهم السياسي والمالي والعسكري للسياسات الروسية في أوكرانيا، ورغم شمولية تلك العقوبات، وحجم الضغط الذي فُرض بموجبها على القطاعات الحيوية، لا يزال مستوى تأثيرها في السياسة الروسية محل نقاش واسع لدى المتتبعين.

2. بنية ونطاق العقوبات:

تماشيا من نهج العقوبات الذي سطرته الحزم السابقة، شملت العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا حتى الان عددا ضخما من التدابير مسّت جل مقومات القوة الروسية، يمكن تبويب تلك الإجراءات والتدابير العقابية في أربع فئات كما سيأتي.

أ. التدابير المالية:

استهدف الاتحاد الأوروبي من خلال عقوباته المالية عزل روسيا ومنعها من الوصول الى أسواق رأس المال الأوروبية والعالمية، ناهيك عن منع الاستثمار فيها وتجميد أصول البنوك الروسية والحسابات المالية للطبقة الأوليغارشية المقرّبة من الكرملين في بنوك الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تسهم في دعم المجهود الحربي الروسي، وقد تضمنت تلك القيود الإجراءات التالية:

- تجميد احتياطات وأصول البنك المركزي الروسي وحظر كامل لمعاملاته، وبموجب هذا الاجراء لم يعد بإمكان المركزي الروسي الوصول إلى الأصول التي خزنها في البنوك المركزية والمؤسسات الخاصة في الاتحاد الأوروبي والتي قدِّرت بنحو 300 مليار دولار في فبراير 2022،[29] وجرى -على مراحل- توسيع نطاق تجميد الأصول الروسية ليشمل بنوك أربعة بنوك روسية أخرى؛
- فصل المركزي الروسي عن نظام "سويفت" للتحويلات المالية، تم توسيع هذا الاجراء لاحقا ليشمل بنوك روسية أخرى مثل *SberBank* وبنك الائتمان في موسكو والبنك الزراعي الروسي، إضافة الى حظر ربط بنوك الاتحاد الأوروبي خارج روسيا وتنفيذ المعاملات باستخدام نظام الرسائل المالية للبنك المركزي الروسي*(SPFS)* لتعزيز عزلة القطاع المالي الروسي عن النظام العالمي؛
- استبعاد روسيا بشكل كامل من العقود العامة والأموال الأوروبية وحظر الاستثمار والمساهمة في المشاريع الممولة بالاشتراك مع صندوق الاستثمار المباشر الروسي، إضافة الى حظر خدمات التصنيف المالي والمعاملات مع روسيا، وحظر التمويل العام أو المساعدة المالية للتجارة مع روسيا أو الاستثمار فيها؛

- حظر تقديم خدمات التشفير وخدمات الثقة فضلاً عن حظر توفير الأوراق النقدية وبيع الأوراق المالية، وحظر قبول الودائع من قبل الشركات والاثرياء الروس.

في المجمل، مسّت عقوبات القطاع المالي نحو 70٪ من السوق المصرفية الروسية والشركات الرئيسية المملوكة للدولة، واستهدفت أساسا قطع وصول روسيا الى أهم أسواق رأس المال، ومنع تدفق الاستثمارات وحركة رأس المال، كما حظر الاتحاد الأوروبي بموجب تلك العقوبات بيع وتوريد ونقل وتصدير الأوراق النقدية المقومة باليورو إلى روسيا في مسعى لتقييد وصول الحكومة الروسية ومصرفها المركزي إلى النقود باليورو ما يسمح لها بالإلتفاف على العقوبات.

ب. التدابير المتعلقة بالتجارة:

شملت التدابير العقابية التي فرضها الاتحاد الأوروبي في الشق التجاري قائمة طويلة من الأنشطة التجارية والأعمال المرتبطة بها، تُبرز تلك العقوبات في ظاهرها الضغط الممارس على القدرات العسكرية الروسية عبر منع وصول السلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات المتقدمة، لكن منع بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسيارات الفاخرة والمركبات الكهربائية والهجينة يوحي بتصميم تلك العقوبات للإضرار بمصالح الطبقة الأوليغارشية المعروفة بقربها من الكرملين، وقد تضمنت تلك التدابير الإجراءات التالية:

- حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والعناصر التكنولوجية المتقدمة التي يمكن أن تساهم في دعم القدرات العسكرية (أجهزة الكمبيوتر، أشباه الموصلات المتقدمة، المكونات الإلكترونية والبرمجيات...)، فضلا عن حظر معدات النقل والسلع المستخدمة في الطيران وصناعة الفضاء والملاحة البحرية والأسلحة النارية المدنية؛
- حظر استيراد الحديد والصلب –بما في ذلك بعض السلع المصنعة في دول ثالثة باستخدام مدخلات روسية– وحظر الإسمنت ومنتجات المطاط والخشب والمشروبات الكحولية والمأكولات البحرية الراقية والذهب والماس وغيرها من السلع التي تولد عائدات كبيرة لروسيا؛
- حظر تقديم المساعدة الفنية أو خدمات السمسرة للسلع المحظورة، وكذلك بيع أو ترخيص أو نقل أو إحالة حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية.

مسّت القيود السابقة ما يقارب 43.9 مليار يورو من صادرات الاتحاد الأوروبي الى روسيا قبل غزو أوكرانيا أي ما يعادل 49% من صادراته الى روسيا عام 2021، كما غطّت نحو 91.3 مليار يورو من قيمة واردات الاتحاد الأوروبي التي كانت عام 2021 من روسيا، أي ما يعادل 58% من واردات الاتحاد الأوربي حينها.[30]

ت. التدابير القطاعية:

صمّم الاتحاد الأوروبية جملة من التدابير العقابية الإضافية لإلحاق الضرر بالقطاعات الحيوية الروسية التي لها علاقة بالمجهود الحربي الروسي والدعاية له وعلى رأسها القطاعات التالية:

1. قطاع النقل: مسّت تدابير هذا القطاع الأنشطة التالية:[31]

- حظر دخول شركات الطيران الروسية بجميع أنواعها الى مطارات الاتحاد الأوروبي ومنع تحليق طائراتها فوق المجال الجوي لدول الاتحاد، ويشمل هذا الاجراء أيضا الطائرات الخاصة والمملوكة لرجال الأعمال الروس؛
- حظر الوصول إلى الموانئ ومنع تقديم الخدمات للسفن الروسية المدرجة في قائمة العقوبات (27 سفينة تم ادراجها في نظام العقوبات بموجب الحزمة الـ14) والتي لها علاقة بنقل المعدات العسكرية لروسيا ونقل الحبوب الأوكرانية المسروقة ونقل النفط الروسي بطرق احتيالية؛
- حظر كامل على الشاحنات التي تحمل مقطورات وشبه مقطورات روسية من نقل البضائع إلى الاتحاد الأوروبي، مع استثناءات محدودة تشمل البريد وبعض المنتجات الغذائية والمساعدات الإنسانية.

2. قطاع الطاقة: تضمنت تدابير هذا القطاع الأنشطة التالية:[32]

- حظر الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة، وحظر توفير السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات لمشاريع الغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء في روسيا، وحظر تقديم خدمات نقل النفط وتصدير السلع المستخدمة في صناعة النفط؛
- حظر استيراد الفحم والغاز البترولي المسال والنفط الخام المنقول بحراً، وحظر استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى محطات محددة غير متصلة بشبكة خطوط أنابيب الغاز في الاتحاد الأوروبي؛
- تنفيذ سقف سعر النفط الروسي، وقد تم الاتفاق على آلية سقف سعر النفط على النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية المنقولة بحراً من قبل تحالف مجموعة السبع، تم تصميم هذه الآلية خصيصًا

لتقليل عائدات روسيا من تصدير النفط، دخل هذا القرار حيز التنفيذ على النفط الخام الروسي في 5 ديسمبر 2022، وعلى المنتجات البترولية الروسية في 5 فبراير 2023.

3. قطاع الاعلام: اتخذ الاتحاد الأوروبي جملة من التدابير التقييدية ضد وسائل الاعلام الروسية بحجة قيامها بحملات التضليل والدعاية وتشويه الحقائق بشأن العدوان العسكري على أوكرانيا من أجل تعزيز استراتيجيته لزعزعة استقرار البلدان المجاورة له، والاتحاد الأوروبي، وفي هذا الاطار جرى منع وسائل الإعلام المملوكة للدولة من البث في الاتحاد الأوروبي، شمل هذا الاجراء في البداية "روسيا اليوم" و"سبوتنيك" ثم توسّع ليشمل عددا آخر من المنافذ الإعلامية الروسية وتم تعليق بثها منها "صوت أوروبا" و"ريا نوفوستي" و"إزفستيا" و"روسيسكايا جازيتا" و"RTR/RTR Planeta" ، وروسيا 24.[33]

ث. العقوبات الفردية:

استهدف الاتحاد الأوروبي من خلال العقوبات الفردية الأشخاص المسؤولين عن دعم أو تمويل أو تنفيذ الإجراءات التي تقوّض سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، أو أولئك الذين يستفيدون من تلك الإجراءات وعلى رأسهم:[34]

- الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛
- وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف؛
- الأوليغارشيون المرتبطون بالكرملين مثل رومان أبراموفيتش؛
- **351**عضوًا من مجلس الدوما الروسي (مجلس النواب بالبرلمان) الذين صوتوا لصالح الاعتراف بدونيتسك ولوغانسك في 15 فبراير 2022؛
- أعضاء مجلس الأمن القومي؛
- كبار المسؤولين والعسكريين؛
- رجال الأعمال البارزين (أي الأشخاص النشطين في صناعة الصلب الروسية وغيرهم ممن يقدمون الخدمات المالية والمنتجات العسكرية والتكنولوجيا للدولة الروسية)؛
- الجهات الفاعلة في مجال المعلومات المضللة؛
- أفراد محدّدون من عائلات بعض المذكورين أعلاه.

تضمنت تلك العقوبات تدابير تراوحت ما بين حظر السفر والتدابير المالية (تجميد الأصول وحظر توفير الأموال أو الموارد الاقتصادية) وقد مسّت الى غاية الآن -كما سبقت الإشارة لذلك- ما مجموعه 1825 شخصا و477 كيانا لهم صلة بتقويض سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها.

ثالثا: في الآثار العكسية للعقوبات الاقتصادية الأوروبية:

يجّرنا الحديث عن قياس تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية الى نقاش طويل وواسع في أدبيات العقوبات بشأن مسألة الفاعلية، واذا كان من السهولة بمكان تقسيم التوجهات بشأن فاعلية العقوبات الى تيار مُنكر وآخر مُؤيِّد وثالث ناقد، اِلّا أن جوهر المشكلة يكمن أساسا في البعد المنهجي عند تحديد معايير تقييم نجاح العقوبات، هل امتثال الطرف المستهدف لأهداف الطرف المرسل للعقوبات هو مؤشر على فاعليتها؟ وهل الاهداف المعلنة من وراء فرض العقوبات هي نفسها الأهداف الحقيقية للطرف المرسل ويتمّ على ضوئها تقييم أداء تلك العقوبات؟

في الواقع، تنقسم أدبيات العقوبات الاقتصادية على نفسها بشكل صريح حول هذه المسألة، ففي البداية، ساد في سبعينيات القرن الماضي تصور متشائم بشأن فاعلية العقوبات، وقد كان لدراسة **غالتونغ** Johann Galtung عام 1967 لتأثير الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على روديسيا، وخلوص تحليله إلى تأكيد دور الحظر في تعزيز قبضة النظام الروديسي على السلطة بدل اضعافه الدور الأبرز في تعزيز ذلك التشاؤم، في المقابل، دشّنت دراسة **هوفباور** Gary Hufbauer وزملائه عام 1985 مرحلة جديدة من التفاؤل بشأن جدوى العقوبات، زعمت تلك الدراسة أن 34% من أنظمة العقوبات التي تم فرضها في القرن العشرين كانت ناجحة، ومع أن الكثير من الباحثين طعنوا في صحة قاعدة، الا أن تلك الدراسة قُدِّر لها أن تسهم بشكل كبير في تغيير الصورة السلبية السائدة حول فاعلية العقوبات، وفي نهاية التسعينيات، توجه الباحثون أساسا نحو مناقشة طرق الحكم على نجاح العقوبات من عدمه وليس تقييم معدل نجاحها كما كان عليه الحال في المرحلتين السابقتين،[35] ومن هنا يبرز التحدي المنهجي بشأن طرق التعامل مع جزئيات نظام العقوبات ومصفوفة الأهداف الكامنة خلفها.

تفاديا لشرك الاختزال، يتوقف نجاح أي مسعى لتقييم أثر العقوبات الاقتصادية الأوروبية على روسيا تجاوز مطب "الامتثال" لأهداف الطرف المرسل، فحتى هذه اللحظة، يبدو جليا فشل تلك العقوبات في ثني روسيا عن سياستها التصعيدية في أوكرانيا، وكما نوقش أعلاه، ليس من الواضح أن تلك العقوبات تم تصميمها أساسا لتحقيق ذلك الهدف، وعلى نحو ما ذهب اليه **ليندسي** James M

Lindsay "قد لا يكون الامتثال هو الهدف الأكثر أهمية؛ بل قد لا يكون حتى من بين الأهداف"،[36] وتبرز انطلاقا من ذلك أهمية النظر الى فاعلية تلك العقوبات –إيجابا وسلبا– على ضوء أهداف تتجاوز تلك المعلنة، بما فيها ما تعلق بالسياسة الداخلية الأوروبية، وبالنظام الدولي ككل.

على النحو الذي جاء في مقال صادر عن جامعة توفتس Tufts University الامريكية، يكمن الجزء الأهم من أهداف العقوبات الاقتصادية في الحفاظ على المزايا الاستراتيجية والتكنولوجية للدول المرسلة على حساب المنافسة، كما تستخدم لتكون بمثابة رادع، فاستبعاد البنوك الروسية من نظام الدفع *SWIFT* على سبيل المثال لم يكن يتوقع من ورائه بالضرورة انسحاب روسيا من أوكرانيا، وإنما تمثّل الهدف في فرض ثمن باهظ وإضعاف الاقتصاد الروسي، و إشارة إلى الدول المنافسة الأخرى التي قد تفكّر في خطوات مماثلة،[37] لكن السؤال الجوهري في هذا المقام يتعلق أساسا بكلفة هذه العقوبات على الاتحاد الأوروبي نفسه، وبأثرها الايجابي على روسيا ذاتها.

1. "سذاجة" نظام العقوبات والتكيّف الروسي:

يوفّر تصوّر غالتونغ "النظرية الساذجة للعقوبات" *Naïve theory of sanctions* اطار ملائما لفهم التأثيرات العكسية للعقوبات الأوروبية على تماسك البناء الداخلي الروسي، جادل غالتونغ استنادا الى دراسته لحالة العقوبات الأممية على روديسيا عام 1967 على أهمية التأثيرات المنحرفة للعقوبات ذاتها في تعزيز قبضة النظام السياسي بدل الضغط على النخب الحاكمة لحثّها على الامتثال، فالاعتقاد بفاعلية العقوبات في توليد قدر كاف من الحرمان الاقتصادي يتولى حشد السكان ضد القيادة ومن ثم رضوخ هذه الأخيرة لمطالب مرسل العقوبات هو افتراض ساذج بحسب غالتونغ، فالاقتصاد يتكيف مع الظروف الجديدة، والأفراد يتكيفون نفسياً مع الصعوبات أو حتى يستمتعون بأنشطة كسر العقوبات، ويمكن للحكام استغلال الحرمان الناتج لحشد الأمة حول المصلحة العليا للوطن.[38]

في هذا الاطار، تُظهر نتائج استطلاعات الرأي المستقلة في روسيا ثباتا عاليا في شعبية الرئيس بوتين، فقد أعيد انتخابه رئيسا لعهدة خامسة بنسبة ساحقة في مارس 2024،[39] وأظهرت البيانات الشهرية لموقع أبحاث "ستاتيكا" المتخصص ارتفاع نسبة مؤيدي بوتين داخل روسيا من 71% في شهر فبراير 2022 الى 87% في شهر أكتوبر 2024،[40] ويعكس جزء من ذلك دور التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية للعقوبات في حشد الجماهير ضد الخصوم الغربيين، وفي تمتين روابط التحالف بين

الكرملين والقوى الاجتماعية والسياسية وكبار الأثرياء الروس، وفي منح غطاء قانوني لقمع المعارضين السياسيين بدعوى "العمالة".

2. انقلاب معادلة العقوبات الاقتصادية:

تكشف معطيات الاقتصاد الروسي في السنوات الثلاثة الأخيرة عن مفارقة اقتصادية حقيقية جعلت منه أحد أسرع اقتصادات العالم نموا، فحسب آخر تقرير لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024) حافظ الاقتصاد الروسي على نفس مسار النمو محققا نسبة 3.6% بنهاية هذا العام، ما يجعله في وضع متقدم مقارنة بألمانيا (0.0%)، وفرنسا (1.1%) وإيطاليا (0.7%)، والولايات المتحدة (2.8%) وبريطانيا (1.1%)،[41] كما تجاوزت روسيا كل من ألمانيا واليابان لتحلّ في المركز الرابع ضمن أكبر اقتصادات العالم وفق مؤشر تماثل القدرة الشرائية،[42] كما رفع البنك الدولي تصنيف روسيا من "دولة ذات دخل متوسط مرتفع" إلى "دولة ذات دخل مرتفع" مع بلوغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الى 14250 دولارًا عام 2023، وحدث ذلك موازاة مع زيادة عدد السياح الروس في الخارج بنحو 15% في ذات العام، كما انخفض معدل البطالة الى مستويات قياسية بلغت 2.4% فقط في شهر جوان 2024.[43]

في المقابل، تعاني دول الاتحاد الأوروبي وبشكل متفاوت من الآثار الاقتصادية السلبية للتدابير العقابية الجماعية التي فرضتها على روسيا والعقوبات الروسية المعاكسة، ورغم تكتم الجهات الرسمية الأوروبية عن الإقرار بتداعيات الرياح العكسية المؤلمة للعقوبات على حجم الناتج الإجمالي لدول الاتحاد، الا أن البيانات غير الرسمية كشفت بوضوح عن خسائر فادحة للاقتصادات الأوروبية بسبب العقوبات الاقتصادية المتبادلة وتداعيات الحرب في أوكرانيا ناهزت 1.5% من الناتج الإجمالي الأوروبي عامي 2022 و2023،[44] على سبيل المثال وبحسب تقرير لصحيفة فاينانشال تايمز، سجلت الشركات الأوروبية خسائر بلغت نحو 100 مليار يورو من عملياتها في روسيا الى غاية شهر أوت 2023، ويضاف هذا الرقم الى نحو 88 مليار يورو قدمتها الدول الأوروبية كمساعدات متنوعة لأوكرانيا الى غاية يناير 2024،[45] وتظهر عواقب التدابير العقابية المتبادلة بشكل أوضح على اقتصاد ألمانيا التي كانت أكبر شريك تجاري لروسيا قبل حرب اكرانيا، فقد أدت العقوبات-والارتفاع الناجم عنها في أسعار الطاقة- الى انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 4.6%، ويتوقع الخبراء خسارة الاقتصاد الألماني لنحو 260 مليار يورو من القيمة المضافة بحلول عام 2030.[46]

3. خسائر تجارية غير قابلة للتعويض:

تتجلّى الارتدادات العكسية للعقوبات الأوروبية على روسيا بشكل أكثر وضوحا في شقّها التجاري، فقبيل غزو أوكرانيا كانت روسيا خامس زبون تجاري للاتحاد الأوروبي وثالث ممّون له، مثّلت التجارة مع روسيا نحو 4.8% من المبادلات التجارية الخارجية للاتحاد عام 2020، وبموجب تلك المعاملات كانت دول الاتحاد تحصل على 25.7% من احتياجاتها النفطية ونحو 41.1% من احتياجاتها من الغاز و19.3% من الفحم، وفي المقابل كانت روسيا تستقطب نحو 79 مليار يورو من الصادرات الأوروبية.[47]

أدت التدابير العقابية التي تم اتخاذها ضد روسيا وتبعاتها الى تقليص نسب استيراد المواد الطاقوية من روسيا بنسب عالية بلغت نحو 90% من النفط، و83 % من الغاز، و100% من الفحم،[48] وكنتيجة لذلك، وبسبب صعوبة تعويض المورد الطاقوي الروسي، انخفض الاستهلاك الاوروبي بنسبة 1.1٪ مع ارتفاع أسعار المواد الطاقوية، وعلى سبيل المثال قفز سعر الغاز من 14 يورو –للميغاوات ساعي– نهاية عام 2020 الى 135 يورو في شهر مارس 2022،[49] ووفق تقديرات رئيس المعهد الالماني للبحوث الاقتصادية كلفت الزيادة في أسعار مواد الطاقة ألمانيا وحدها نحو 100 مليار أورو بعد عام واحد من حرب أكرانيا،[50] ويربط الخبراء بشكل مباشر بين ارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في نسب التضخم في الاتحاد الأوروبي التي عرفت ارتفاعا تراوح ما بين 2% و3%،[51] وفقدت العملة الأوروبية "اليورو" نحو 04% من قيمتها لنفس السبب أيضا.

في المقابل، أدت العقوبات المعاكسة التي أقرتها موسكو ضد المنتجات الأوروبية منذ بداية العقوبات الأوروبية عام 2014 الى تعزيز السياسة الحمائية الروسية سيّما في مجالي الزراعة والغذاء ساهمت في تجسيد عملية إحلال الواردات، فبين عامي 2014 و2023، شهد الإنتاج الزراعي الروسي زيادة كبيرة بلغت نسبة 33.2%، وارتفعت إنتاجية المواد الغذائية بنسبة 42.9%، كما زادت بشكل معتبر كميات إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم والحليب والأسماك، وكمثال، بلغت صادرات روسيا من القمح نحو 45 مليون طن عام 2022 ساهمت بشكل كبير في تعويض التراجع في الصادرات الأخرى نتيجة العقوبات.[52]

من جهة اخرى عمدت روسيا الى إعادة توجيه امدادات خط نورد ستريم المتوقفة شرقا، ونجحت في إيجاد أسواق بديلة لصادراتها الطاقوية، ووسّعت شراكاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين والهند وتركيا، فعلى سبيل المثال، بلغ حجم التجارة بين روسيا والصين في عام 2023 نحو 200 مليار دولار منها نحو 70 مليار دولار من عائدات تصدير النفط والغاز الروسيين، وتعمل روسيا والصين حاليا على إقامة خط ثان لنقل الغاز الروسي الى الصين "قوة سيبيريا 2"،[53] وفي نفس الوقت ارتفعت صادرات النفط الروسية إلى الهند بنسبة 22% خلال عام 2023، ومع ارتفاع أسعار المواد الطاقوية، تشير البيانات غير الرسمية الى تحقيق روسيا لعائدات تجاوزت 300 مليار دولار من صادرات الطاقة خلال عام 2023.[54]

يُرجع الباحثون سبب نجاح روسيا في تقليص آثار العقوبات الاقتصادية وقلب اتجاهها الى عوامل متنوعة لها صلة بمرونة الاقتصاد الروسي وبضعف فاعلية العقوبات الغربية نفسها، فالنظام المالي الروسي كان مستعدا بشكل جيّد لمجابهة العقوبات المالية مستفيدا في ذلك من دروس ما بعد عام 2014، كما سخّرت روسيا إمكاناتها الكبيرة للالتفاف حول العقوبات الأوروبية سواء من خلال التحايل على قيود التصدير الذي مكّنها من الاستمرار في الحصول على السلع والتكنولوجيات الغربية عبر جهات ثالثة، أو من خلال تصدير منتجاتها الطاقوية بأسعار السوق العالمي عبر سفن ما يسمى بـ"أسطول الظل"، ناهيك عن دور الإنفاق الدفاعي المتضاعف في دفع أداء الاقتصاد الروسي.

الخاتمة:

اكتسبت العقوبات الاقتصادية جاذبية كبيرة في العقود الأخيرة لاعتبارات كثيرة ومتنوعة، فهي تعتبر وسيلة ناعمة واقتصادية لتحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول الكبرى بشكل خاص، فمن خلال فرض تدابير تقيّد النشاط التجاري الخارجي لدولة ما، أو من خلال منع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات وحركة الأشخاص منها أو اليها، يمكن تعديل سلوك الدولة المستهدفة بما يتماشى مع أهداف الطرف المرسل لتلك العقوبات، ودون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية وتحمل تبعات ذلك بشريا وماديا، ومع التوسّع في استخدام العقوبات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار اصدائها الانسانية المروّعة، علت الأصوات المنتقدة لنهج العقوبات الشاملة، مما فسح المجال امام تبلور تصور جديد للعقوبات الدولية يستهدف القيادات السياسية والعسكرية وقطاعات وفئات محددة عُرِف بالعقوبات الذكية.

ردا على الصراع الدائر في أوكرانيا، تعرضت روسيا منذ مطلع عام 2022 لأضخم عقوبات في تاريخ السياسة الدولية، استهدفت أساسا اضعاف البنى الحيوية ومعاقبة القيادات السياسية والعسكرية المؤيدة للعمليات العسكرية في أوكرانيا، وقد كان لدول الاتحاد الأوروبي النصيب الأبرز في فرض تلك العقوبات التي طالت القيادات السياسية والعسكرية وكبار الأثرياء ورجال الاعمال وكل القطاعات الحيوية الروسية، وبعد نحو ثلاث سنوات، لم تحقق العقوبات الأوروبية أي من الأهداف الرئيسية التي تم رسمها، فالأعمال العسكرية الروسية ظلت مستمرة في أكرانيا، والاقتصاد الروسي ضاعف معدل نموّه، والقيادة السياسية في موسكو ظلت متماسكة، وتدهور وضع المعارضة بشكل أكبر مع ازدياد شعبية بوتين بعد الحملة العسكرية على أوكرانيا، وسار عدد آخر من المؤشرات على هذا النحو المعاكس لهدف العقوبات الاقتصادية الأوروبية.

في المقابل، تعرضت اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي لضغوطات اقتصادية وتجارية كبيرة جرّاء العقوبات التي أقرتها ضد روسيا والتدابير العكسية التي أقرتها هذه الأخيرة، ولكونها ثاني أكبر مستورد للطاقة في العالم، فقد كان لارتفاع أسعارها في السوق العالمية أثار سلبية حادة على الإنتاج الصناعي الأوروبي، وعلى مستويات التضخم، والنمو الاقتصادي، وأسعار الكهرباء والغذاء، كما أسهم فقدان حصص الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي في تعميق الصعوبات الاقتصادية لدول الاتحاد، سيّما تلك التي تبنى اقتصاداتها على التصدير أساسا وعلى رأسها ألمانيا.

وعلى النحو الذي تمت مناقشته أعلاه، تفوق الاقتصاد الروسي في ظل العقوبات على جميع الاقتصادات الكبيرة في الاتحاد الأوربي من حيث معدل النمو، وتخطى حجم ناتجه الإجمالي حجم نظيره الألماني –أكبر اقتصاد في أوربا– وفق معيار تماثل القدرة الشرائية هذا العام، وتقلص معدل البطالة الى مستويات تاريخية عكس ما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي، وارتفعت عائدات روسيا من تصدير النفط والغاز جرّاء نجاحها في تعويض الأسواق الغربية وارتفاع الأسعار، كما تربّعت روسيا –نتيجة استيعابها لدروس عقوبات 2014– على عرش أكبر مصدري القمح في العالم.

وفي المجمل، ساهمت عوامل متنوعة في تقليص أثر العقوبات الأوروبية على روسيا وقلب آثارها، فقد أساءت دول الاتحاد الأوروبي تقدير هشاشتها الطاقوية، والعقوبات نفسها تضمنت من الثغرات ما سمح لروسيا بالالتفاف حولها والاستمرار في استيراد المنتجات الغربية المحظورة من خلال اطراف ثالثة، ومن

إيصال منتجاتها الى الأسواق الغربية بنفس الطرق أيضا، كما لم تأخذ تلك العقوبات بموضوعية بحجم القدرات الاقتصادية والمالية واللوجيستية التي تحوزها روسيا، ولا بالسياقات الجيوسياسية التي مكّنت روسيا من إيجاد بدائل اقتصادية وتجارية ومالية غير غربية، وبالغت في تقديرها لفاعلية تلك العقوبات في تعديل السياسة الروسية في أوكرانيا.

الهوامش:

[1] Michele Metych, "Economic Sanctions", The Encyclopaedia Britannica (On line).

[2] Islam Abdelbary & Rasha Elshawa, "Economic Sanctions as a Foreign Policy Tool: A Case Study of the Iran-West Conflict", *Migration Letters*, Volume: 20, No: S7(2023), p.217.

[3] Office Of Global Issues, *"Economic Sanctions: An Historical and Conceptional Analysis"*, Report to DDI Office, October 1982, p.01.

[4] Gary Clyde Hufbauer et al, *Economic sanctions Reconsidered*, 3rd Edition (Washington, DC: Peterson Institute For International Economics, 2007), p.05.

[5] Ibid, p.03.

[6] Jerg Gutmann and Matthias Neuenkirch and Florian Neumeier, "The economic effects of international sanctions: An event study*", Journal of Comparative Economics*, Vol.51, N.01 (2023), p.1215

[7] Daniel Drezner, *"Are Economic Sanctions Effective Foreign Policy Tools?"*, Pub. July 8, 2024, Retrieved from*: https://now.tufts.edu/2024/07/08/are-economic-sanctions-effective-foreign-policy-tools*

[8] Eaton Jonathan and Engers Maxim, (1999) "Sanctions: Some Simple Analytics", *The American Economic Review*, vol.89, No.2,p.409

[9] Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott & Barbara Oegg, *Economic Sanctions Reconsidered*, (Washington: 3rd edition, 2007), p.09.

[10] McGee Robert W., (2004) "Trade Sanctions as a Tool of International Relations", *Commentaries on Law & Public Policy*, Volume 2 (2004), pp.53-54.

[11] Davis Lance and Engerman Stanley, (2003) "History Lessons. Sanctions: Neither War nor Peace*", Journal of Economic Perspectives*, 17(2), pp.188-189.

[12] *Ibid*, p.189.

[13] Mélanie Golliard, Economic Sanctions: Embargo on Stage : Theory and Empirical Evidence (University of Tampere, Fribourg: January 2013),pp.12-13.

[14] Hufbauer, p.17.

[15] شيبان نصيرة، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والامن الدوليين" (أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الحقوق، تخصص القانون الدولي للاعمال، جامعة مستغانم، 2019/2018)، ص.60

[16]العيد محمادي، "تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة" (أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 01، 2023/2022)، ص.30.

[17] Golliard, p.30

[18]أشرف علي محمد لامه، " العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية"، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، مجلد 03 (سبتمبر 2023)، ص. 436.

[19] زرزور بن نولي، " لانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الأمن الإنساني: ليبيا أنموذجا"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد 02 (2022)، ص 837.

[20] محمادي، ص 35.

[21] Council Implementing Regulation (EU) 2024/1746 of 24 June 2024 implementing Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[22] Council Implementing Regulation (EU) 2015/427 of 13 March 2015 implementing Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[23] Council Regulation (EU) No 269/2014 of 17 March 2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[24]محمد عبد الناصر محمد، "مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية على مسار الغزو الروسي لأوكرانيا وآثارها على القيم المجتمعية"، **المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون** (جامعة أسيوط)، العدد 35، مجلد 03 (جويلية 2023)، ص.11.

[25] Council Implementing Regulation (EU) 2022/427 of 15 March 2022 implementing Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[26] Council Implementing Regulation (EU) 2022/2476 of 16 December 2022 implementing Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[27] Council Regulation (EU) 2023/2873 of 18 December 2023 amending Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[28] Council Implementing Regulation (EU) 2024/1746 of 24 June 2024 implementing Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in

respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine

[29] خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، "شرح عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا"، نشر بتاريخ: 16.04.2022، أنظر: bit.ly/3VCYWEZ

[30] Council Implementing Regulation (EU) 2024/1746, *Op.Cit.*

[31] Council Regulation (EU) 2023/2873, *Op.Cit.*

[32] Council Implementing Regulation (EU) 2024/1746, *Op.Cit.*

[33] Council Regulation (EU) 2023/2873, *Op.Cit.*

[34] خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، مرجع سابق.

[35] Lee Jones & Clara Portela, "Evaluating the success of international sanctions: a new research agenda", *Revista CIDOB d'Afers Internacionals*, issue 125 (Sep. 2020), p.41.42

[36] Ibid, p.43

[37] Daniel Drezner, "Are Economic Sanctions Effective Foreign Policy Tools?", Pub. July 8, 2024 , Retrieved from: https://now.tufts.edu/2024/07/08/are-economic-sanctions-effective-foreign-policy-tools

[38] Lee Jones &Clara Portela, Evaluating the "Success" of International Economic Sanctions: Multiple Goals, *Interpretive Methods and Critique*, (vol. 4, 2014), p.03.

[39] Tina Burrett, "Making Russia Great Again? Vladimir Putin's Changing Sources of Legitimacy 2000–2024", *Politics and Governance*, 2024 • Vol. 12 (2024), p.02.

[40] Statista Research Department, "Vladimir Putin's approval rating in Russia monthly 1999-2024", Pub. Nov 12, 2024, Retrieved from: https://www.statista.com/statistics/896181/putin-approval-rating-russia/

[41] Nicholas Larsen, Sanctions Notwithstanding, Russia's Economy Continues to Outperform, October 31, 2024, https://internationalbanker.com/finance/sanctions-notwithstanding-russias-economy-continues-to-outperform/

[42] Pallavi Rao, The World's 20 Largest Economies, by GDP (PPP), visual capitalist (On line), December 10, 2024.

[43] Nicholas Larsen, *Op. Cit.*

[44] European Investment Bank, 2022.How bad is the Ukraine war for the European recovery? Luxembourg, p.05

[45] Annastiina Papunen, Economic impact of Russia's war on Ukraine: European Council response, European Council Oversight Unit, February 2024, p.01.

[46] سفياتوسلاف كنيازيف، "فرارٌ جَماعي للصناعيّين: ألمانيا تدفع ثَمَن تورُّطِها في "رُهاب روسيا"، نشر بتاريخ 24 نوفمبر 2024، أنظر: https://bit.ly/4gMu8d1

[47] Eurostat, EU energy mix and import dependency, 31 May 2023, p.4-8.

[48] Ben McWilliams, Giovanni Sgaravatti, Simone Tagliapietra & Georg Zachmann, "The European Union-Russia energy divorce: state of play", pub. Feb. 22, 2024, Retrieved from: https://www.bruegel.org/analysis/european-union-russia-energy-divorce-state-

[49] Mats Kröger, Maximilian Longmuir, Karsten Neuhoff & Franziska Schütze, "The price of natural gas dependency: Price shocks, inequality, and public policy", *Energy Policy*, Vol. 175, Apr. 2023, p.02

[50] الجزيرة نت، خبراء: حرب أوكرانيا كلفت الاقتصاد الألماني 160 مليار يورو"، نشر بتاريخ 2023/02/20، أنظر: https://bit.ly/41LPFy9

[51] European Investment Bank, How bad is the Ukraine war for the European recovery? (Luxembourg: June 2022), p.03

[52] عبد العزيز والي، "روسيا تحقق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية رغم العقوبات"، نشر بتاريخ: 2024/10/15، أنظر: https://bit.ly/406uHcj

[53] ماهيتاب علي، "حسابات بكين: معوقات توصُل روسيا والصين لاتفاق نهائي بشأن مشروع "قوة سيبريا 2"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ: 31 أوت 2024، أنظر: https://bit.ly/49RHK4q

[54] باولا عطية، "هكذا تغلب الاقتصاد الروسي على العقوبات الغربية"، نشر بتاريخ 2024/10/01، أنظر: https://bit.ly/4gMn8g7